العرب
الخميس 2021/08/12
السنة 44 العدد 12146

ضربتان في يوم واحد: السعودية تشطب الطبقة السياسية ومصرف لبنان يعلن العجز

الرياض تقرن دعم بيروت بتخفيف سيطرة حزب الله

لم تنجح المساعي التي قادتها العديد من الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة وفرنسا في تليين الموقف السعودي من دعم لبنان، إذ تقرن المملكة مواصلة تقديم الدعم لبيروت وضخ الاستثمارات بإصلاحات ملموسة لا تضع مصير البلاد في يد حزب الله وإيران.

لا مال من مصرف لبنان

بيروت - قالت أوساط سياسية لبنانية إن تزامن قرار السعودية التمسك بوقف تقديم المساعدات للبنان في ظل وجود الطبقة السياسية الحالية مع إعلان بنك مصرف لبنان أنه "لم يعد قادرا على دعم شراء المحروقات"، يمثل ضربة لمحاولات البحث عن حلول ظرفية للبلد بدل التمسك بتنفيذ إصلاحات ملموسة.

وقال بيان صادر عن مجلس الوزراء السعودي إن المملكة تؤكد "تضامنها مع الشعب اللبناني" لكن "أي مساعدة تقدَّم إلى الحكومة الحالية أو المستقبلية تعتمد على قيامها بإصلاحات جادة وملموسة، مع ضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها وتجنب الآليات التي تمكّن الفاسدين من السيطرة على مصير لبنان".

واعتبرت الأوساط السياسية السابقة أنه من الواضح أن السعودية قد شطبت الطبقة السياسية الحالية، وأنها مستعدة لتحمل عواقب الإهمال الكامل للبنان في ظل التوازنات الحالية التي تضع القرار اللبناني بيد حزب الله وإيران.

ولم يعد في وارد المملكة أن تستمر في تقديم المساعدات وضخ الاستثمارات للحفاظ على طبقة سياسية متحالفة مع حزب الله، وهي تعتقد أن إيران ليست في وضع يسمح لها بالمزيد من التدخل في شؤون لبنان بواجهة حزب الله؛ فلديها أزمات واحتجاجات داخلية تجعلها تفكر فيها بدل التفكير في مساعدة لبنان.

وتوقفت السعودية عن إظهار دعمها لأي جهة أو شخصية لبنانية حتى ممن كانوا محسوبين عليها مثل سعد الحريري زعيم تيار المستقبل، وذلك لاقتناع الرياض بأن الطبقة السياسية اللبنانية تحتاج إلى أن تعدّل وضعها وتحالفاتها وتعرف مصالح لبنان مع من؛ هل هي مع حزب الله وإيران أم مع الدول الإقليمية التي تدعمه باستمرار؟

وتشترط الرياض على كل من سعوا لتغيير موقفها تجاه لبنان ضرورة تحجيم نفوذ حزب الله كخطوة أساسية لاستئناف تقديم الدعم.

والأسبوع الماضي قال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إن إصرار جماعة حزب الله، التي تصنفها السعودية منظمة إرهابية، على فرض هيمنتها سبب رئيسي في الأزمة التي يواجهها لبنان.

ودعت السعودية في وقت سابق إلى "إجراء تحقيق دولي في انفجار مرفأ بيروت" الذي تشير مختلف الدلائل إلى تورط حزب الله فيه، وذلك في الذكرى السنوية الأولى للانفجار الذي أدى إلى مقتل أكثر من 200 شخص.

> الرياض تشترط ضرورة تحجيم نفوذ حزب الله كخطوة أساسية لاستئناف تقديم الدعم إلى لبنان

وقال السفير السعودي في لبنان وليد البخاري إن "المملكة أكدت أهمية إجراء تحقيق دولي شفاف ومستقل لكشف الأسباب التي أدت إلى انفجار مرفأ بيروت المروّع".

ويعتقد مراقبون أن خسارة ثقة السعودية ستقود البلاد إلى أزمات لن يجد اللبنانيون فيها من يقف إلى جانبهم، لافتين إلى أن التحركات الدولية والمؤتمرات التي تهدف إلى تجميع المال لفائدة لبنان تقوم في جوهرها على الدعم الخليجي وعلى رأسه المساعدات السعودية.

وبذلت الرياض كل ما في وسعها على مدى سنوات مضت لدعم لبنان وحث الفرقاء على منع ارتهانه لأيّ جهة خارجية، لكن اللبنانيين ظلوا ينظرون إلى المملكة كجهة مهمتها ضخ الأموال وتحريك الاقتصاد والسياحة دون أيّ التزام سياسي تجاهها، وهو خيار لم يعد يتماشى مع سياستها الجديدة.

وفي سنوات ماضية دأب اللبنانيون على توظيف الدعم الخليجي، وبالأساس السعودي، في حل الأزمات العاجلة كالتي تعترض البلاد الآن، مثل أزمة البنزين أو الكهرباء، لكن التعاطي الظرفي مع الأزمات لم يفض إلى أي نتيجة.

وكشف وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية ريمون غجر الأربعاء أن حاكم المصرف المركزي رياض سلامة أبلغ المجلس الأعلى للدفاع بأن المصرف "لم يعد قادرا على دعم شراء المحروقات".

جاء ذلك في تصريح أدلى به الوزير للصحافيين، عقب انتهاء اجتماع المجلس الأعلى للدفاع برئاسة الرئيس اللبناني ميشال عون، في قصر الرئاسة شرق بيروت.

وقال غجر "نحن اليوم في مرحلة الذروة في الحاجة إلى الكهرباء. حاجتنا هي ثلاثة آلاف ميغاواط، والقدرة الإنتاجية الحالية بحسب الوقود المخصص للتوليد المتوفر لدينا لا تتجاوز 750 ميغاواط".

ومع تزايد حاجة لبنان إلى النقد الأجنبي وتراجع مداخيله للسوق المحلية هبطت احتياطات المصرف المركزي من الدولار من متوسط 38 مليار دولار بنهاية 2019 إلى متوسط 16 مليار دولار حاليا.

وبحسب بيانات رسمية تبلغ تكلفة برنامج الدعم اللبناني للمواد الأساسية نحو 6 مليارات دولار سنويا، يذهب نصفها إلى دعم الوقود.

ورأى الوزير أن الحل يكمن في اقتراح قانون في مجلس النواب يقضي بطلب صرف اعتمادات للكهرباء من أجل شراء الوقود المخصص لمحطات التوليد، معتبرا أن ذلك هو الحل الأنسب للمواطن.

> فقدان الغاز المنزلي عبء يضاف إلى الأزمات المعيشية للبنانيين
> ص10

البرلمان اللبناني يناقش حصانة المتهمين في انفجار مرفأ بيروت

بيروت - أعلن عدد من الأحزاب الأربعاء مقاطعتها لجلسة مجلس النواب اللبناني المزمع عقدها الخميس والمخصصة للنظر في قرار الاتهام في تفجير مرفأ بيروت، فيما يعتزم البرلمان إحالة قضية محاكمة النواب الذين طلب المحقق العدلي القاضي طارق البيطار رفع الحصانات عنهم، إلى المجلس الأعلى لمحاكمة النواب والوزراء، ما يعني كفّ يد المحقق عن القضية.

وستشهد الجلسة مقاطعة أكثرية النواب المسيحيين، حيث أعلن كل من تكتّلي الجمهورية القوية ولبنان القوي مقاطعتها، بالإضافة إلى عدد من النواب المستقلين، ولكنّ الكتلتين وعددا قليلا من النواب لا يمكنهم تعطيل النصاب القانوني لانعقاد الجلسات.

وأعلن رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع أن تكتل الجمهورية القوية اتخذ قرارا بمقاطعة الجلسة النيابية، داعيا كل الكتل إلى "الانضمام إليهم ومقاطعة الجلسة التي في حال انعقدت ستكون عارا".

واعتبر جعجع الأربعاء أن "العريضة النيابية عرقلت التحقيق العدلي، ولا يحق لرئيس مجلس النواب نبيه بري الدعوة إلى جلسة للبحث في عريضة نيابية بعد طلب القاضي البيطار رفع الحصانات".

وقال "لم أر أكثرية نيابية تغش شعبا بهذا الشكل، وإذا وقع بعض النواب عريضة فهذا لا يعني أنها أصبحت قانونية".

وأعلن رئيس كتلة لبنان القوي جبران باسيل عبر تويتر أنّ "جلسة مجلس النواب الخميس غير شرعية".

وشدّد على أنّ "موقف التيار مبدئي برفع الحصانات التي تحول دون مساءلة المسؤولين عن انفجار المرفأ"، رافضا "محاولة البعض في مجلس النواب الالتفاف على القضاء ومنعه من استكمال التحقيق وصولا إلى الحقيقة".

وكان قاضي التحقيق في قضية انفجار ميناء بيروت البيطار قد طلب في الثاني من يوليو الماضي رفع الحصانة النيابية عن وزير المالية السابق النائب علي حسن خليل ووزير الأشغال الأسبق النائب غازي زعيتر ووزير الداخلية الأسبق النائب نهاد المشنوق، تمهيدا للادعاء عليهم وملاحقتهم في القضية التي طلب فيها أيضا المحقق العدلي استجواب رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب كمدعى عليه (كمتهم) في القضية، بالإضافة إلى عدد من كبار المسؤولين السابقين والحالين وقادة عسكريين وأمنيين وقضاة.

وفي المقابل، طلبت لجنة مختصة بمجلس النواب اللبناني إفادة المجلس بأدلة الاتهام الواردة في التحقيق الخاص بالقضية وجميع المستندات والأوراق للتأكد من حيثيات الملاحقة، وذلك كإجراء قانوني لنظر طلب رفع الحصانة وملاحقة الوزراء السابقين أعضاء المجلس، فيما طالب النواب أنفسهم بإجراء التحقيق معهم أمام المجلس الأعلى للقضاء باعتبار أن القضية متعلقة بمهام عملهم كوزراء، وهو ما اعتبره عدد من أهالي الضحايا مراوغة في تحقيق العدالة.

والثلاثاء أعلن أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت رفضهم للجلسة البرلمانية مطالبين البرلمان برفع الحصانات عن المشتبه بهم، وليس اختلاق تحقيق برلماني مواز معروفة نتائجه سلفا.

سمير جعجع

لم أر أكثرية نيابية في العالم تغش شعبا بهذا الشكل

وفي الرابع من أغسطس 2020 وقع انفجار ضخم في مرفأ العاصمة، أودى بحياة 217 شخصا وأصاب نحو 200 شخص وإصابة 7 آلاف آخرين.

وقالت جمعية "أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت" في بيان إن "خطوة مجلس النواب المرتقبة هي بمثابة تحقيق برلماني مواز معروفة نتائجه سلفا، واستكمال للانقلاب على عمل المحقق العدلي في القضية البيطار".

ودعا رئيس البرلمان نبيه بري النواب إلى جلسة الخميس "للنظر في قرار اتهام (قدمه نواب) بشأن تفجير المرفأ"، استنادا إلى مواد في الدستور تجيز للبرلمان فتح تحقيق أمام محكمة خاصة بالرؤساء والوزراء.

ووفق تحقيقات أولية، وقع الانفجار في عنبر 12 من المرفأ، الذي تقول السلطات إنه كان يحوي نحو 2750 طنا من مادة نترات الأمونيوم شديدة الانفجار، كانت مصادرة من سفينة ومخزنة منذ عام 2014.

وينفذ أهالي الضحايا والجرحى تحركات احتجاجية يطالبون خلالها بالعدالة ومحاسبة المتورطين في انفجار المرفأ.

وترى جهات حقوقية داخل وخارج البلاد أن مسؤولين لبنانيين يضعون عراقيل أمام القضاء، ما يؤخر سير التحقيقات.

هل يبث حاكم دارفور الروح في اتفاق السلام المأزوم

الخرطوم - أكد رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان أنه سيتم البدء الأربعاء، في تنفيذ بند الترتيبات الأمنية، وتشكيل القوات المشتركة، وتصميمه على تنفيذ وتحقيق السلام في البلاد.

وشارك البرهان وعدد من السياسيين ووزراء الحكومة الانتقالية بجانب الآلاف من أهالي الضحايا والمواطنين الثلاثاء في حفل تنصيب مني أركو مناوي حاكمًا لإقليم دارفور، وبدا الحاضرون كأنهم يبحثون عن بث الروح في اتفاق سلام جوبا المأزوم وسط استمرار التوترات القبلية والسياسية في الإقليم.

وجاء حفل التنصيب الذي جرى في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور بعد أيام من وقوع اشتباكات بين ميليشيات مسلحة وعناصر من الحركات المنضوية داخل القوات الأمنية المشتركة في مدنية كونقلي بالولاية ذاتها، ما يجعل حكم مناوي يسير على أشواك متوقع أن تعترض طريقه عقب توليه منصبه في ظل عدم تحديد صلاحياته بصورة واضحة، وعدم حسم علاقته بحكومة المركز وولايات الإقليم.

تفاؤل مبكر

وأكد مناوي في تصريحات إعلامية أن فترة حكمه الأولى تتركز على خلق أرضية صلبة تستوعب المشروعات التنموية والخدمية التي تجذب النازحين واللاجئين والمستثمرين، والتواصل مع المجتمع الدولي والمانحين، وتسريع وتيرة تنفيذ ملف الترتيبات الأمنية للمساهمة في إنهاء التوترات تماما.

ويرى مراقبون أن اهتمام السلطة الانتقالية بتسليط الضوء على حفل التنصيب وتخصيصها سبع طائرات لنقل الوفود الدبلوماسية والسياسيين ووسائل الإعلام المختلفة لحضور الحفل هدف إلى التأكيد على أنها عازمة على المضي قدما في طريق السلام، وأن حل مشكلات دارفور لن يكون سوى من خلال تنفيذ اتفاق السلام الذي يؤدي إلى بناء جسور الثقة المفقودة مع الضحايا والنازحين وأصحاب المصلحة.

وأشار مقرر المجلس القيادي للجبهة الثورية، الموقعة على اتفاق سلام جوبا، محمد زكريا، إلى أن الحفل حمل دلالات تؤكد أن حكومة الثورة تتعامل مع الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى الحروب المتلاحقة على رأسها تركز السلطات في الهامش بيد السلطة الاتحادية والمركزية وأنها تسير في طريق توزيع السلطات بين مستويات الحكم الأربعة، المركزية والإقليمية والولائية والمحلية.

وتوقع في تصريح خاص لـ"العرب" أن يجري عقد مؤتمر الحكم والإدارة، والذي كان من المقرر عقده بداية العام الماضي، في غضون شهرين لتحديد صلاحيات حاكم الإقليم، وأن اللجان الفنية المشكلة لإعداد المؤتمر تتشاور حاليا مع الأطراف المختلفة لوضع الأسس التي يناقشها المؤتمر.

وتعول الجبهة الثورية على تمكن مناوي من عبور الأزمات التي يعاني منها الإقليم بفعل خبراته السياسية والعسكرية وحضوره في المناسبات الكبرى المتعلقة بدارفور، إلى جانب كونه أسهم في وضع ميثاق الجبهة وأشرف على وضع الإطار العام للمفاوضات التي جرت في جوبا وأفرزت اتفاق السلام، ويحظى بشعبية بين أسر الضحايا والنازحين الذين عبر عن مطالبهم في منابر دولية ومحلية مختلفة من قبل.

وأوضح زكريا، وهو أحد الذين أشرفوا على حفل التنصيب، لـ"العرب" أن الاحتفال لم يكن دارفوريًا وكان هناك حرص على أن يخرج سودانيًا قوميًا بمشاركة الإدارات الأهلية من كافة الأقاليم والولايات، في تأكيد على أن الإفرازات الطبيعية لأزمات الهامش الممتدة لابد أن توجد لها حلول سريعة، وأن النعرات الجهوية التي تجعل النسيج الاجتماعي قابل للتفكك بحاجة لتكاتف على مستويات الحكم المختلفة.

ويسير مناوي فوق حقل ألغام حينما يتدخل لنزع فتيل أزمة تنشب إذا كانت قبيلته (الزغاوة) أو حركته المسلحة (حركة جيش تحرير السودان) طرفًا فيها لأنه سيكون عليه الانحياز لمصلحة الإقليم، بقطع النظر عن وضعية قبيلته وحركته اللتين تعدان جزءاً من الصراع الدائر في دارفور.

محمد خليفة صديق

تنصيب مناوي حاكما لدارفور قد يسهم في زيادة الاحتقان

محمد زكريا

الخرطوم تريد القطع مع أسباب الحروب المتلاحقة

وتكمن أزمة مناوي في أن عددا من الحركات المسلحة بما فيها الموقعة على اتفاق سلام جوبا لا توافق على تعيينه في هذا المنصب، وتعتبر الحركات غير الموقعة عليه مسألة تعيينه مؤشراً على تدهور مستقبلي للوضع الأمني في دارفور، وهناك مخاوف من عدم انصياع القوات الأمنية المشتركة لحفظ السلام لأوامره.

وأكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية محمد خليفة صديق، أن قبيلة "الزغاوة" التي ينحدر منها مناوي محدودة العدد والتأثير في دارفور، ويؤذن هذا التنصيب بوجود نوع من المنافسة السياسية بينها وبين بعض القبائل الأفريقية الأخرى التي كان لديها النفوذ والسلطة سابقا، وعلى رأسها قبيلة "الفور" ويأتي منها اسم الإقليم إلى جانب قبيلة "المساليت" التي لن تقبل بهيمنة "الزغاوة" على الإقليم.

وذكر في تصريح لـ"العرب" أن القبائل العربية لديها انتشار قوي، مثل قبيلة "الرزيقات" التي ينحدر منها نائب رئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو لن تقبل بهيمنة القبائل الأفريقية، وفي حال لم تكن هناك إدارة رشيدة فإن الاشتباكات التي تندلع بين هذه القبائل قد تتمدد الفترة المقبلة.

وشدد خليفة صديق على أن تنظيم حفل تحت مسمى "التنصيب" في هذا التوقيت الذي يشهد الإقليم توترات قبلية قد يسهم في زيادة الاحتقان، وأن الدلالات السياسية للحفل والمشاركة الشعبية تشي بأن هناك "ملكا جديدا لمملكة يكون فيها الحكم بالوراثة وقد لا يكون مسموحًا للقبائل التي كانت على رأس السلطة في ولايات دارفور سابقا أن تحضر مستقبلاً، وأن أداء مناوي من سيحكم قدرته على تسويق نجاحه وسط سكان دارفور وبين السودانيين والمجتمع الدولي".